

ثالثا :- ذكرنا في البند رقم 7 من بنود مذكرة ملاحظاتنا حول تقرير المحاسب المقدمة امام عدالتكم بجلسة 18/9/2024 م ما يثبت ويؤكد تناقض المحاسب في تقريره حول شمول دفاتر اليومية على جميع الإيرادات واثبتنا وجود إيرادات غير مقيدة في دفاتر اليومية وعدم شمول الدفاتر على جميع الإيرادات وقد ورد في تقرير المحاسب ما يثبت ذلك كما بينا في البند المذكور ، وفي البند رقم 7 من بنود مذكرة خلاصة ملاحظاتنا المقدمة امام عدالتكم بتاريخ 15/1/2025 م ذكرنا أيضا ان تجاهل المحاسب ايضاحنا حول مشتريات الأقراص التي أوردتها المدعى عليه وقدمها بيده كفيل بإظهار جزء من المبيعات التي لم يقيدتها المدعى عليه في دفاتر اليومية . بعد المراجعة المحاسبية (المأخوذة من تقرير المحاسب والمبينة في خانة المرجع المبينة في الجدول المكون من صفحتين المرفق مع مذكرتنا هذه) تبين الاتي $663 \div 90$ تكلفة كل قرص مباع ينتج لنا عدد الأقراص 8840.7 عدد الأقراص ينتج لنا مبلغ واقع البيع = 500 ريال لكل قرص مباع ، وبالنظر الى جدول رقم 6 المرفق مع مذكرتنا هذه (الذي نستدل به الى ان تسجيل المبيعات في دفاتر اليومية متلاعب بها وغير مكتملة كون المبيعات لا تطابق المشتريات ، ونستدل به الى الفوارق التي استولى عليها المدعى عليه من إيرادات النسخ فقط خلال الفترة المعيارية واثرا على الفترة كاملة) تجدون عدالتكم ان عدد الأقراص المباعة كنسخ 8841 قرص وعدد الأقراص المباعة كفاضي 152 قرص وعدد الأقراص الباقية كمخزون 1000 الف قرص وعدد الأقراص التالفة والباقية كمخزون 1768 قرص ، اجمالي عدد الأقراص المستخدمة 11. وبما ان عدد الأقراص المشتراة 16.760 فان فارق عدد الأقراص بين المشتري والمستخدم هو 4. وبعد عودتنا الى ملف المبيعات المفصل وجدنا ان 36.300 ريال مقيدة كإيرادات أخرى في الأيام التي كان فيها المدعى عليه مداوما بها بالمحل بمفرده (خلال الفترة المعيارية) وباقي المبلغ 129. بالإضافة الى النص الصريح الوارد في الصفحة رقم 4 من صفحات تقرير المحاسب الذي ذكر " لم يتم ادخال حساب تطبيق علمني للعام 2019م لعدم توفر البيانات و الوثائق الخاصة بها " بالإضافة ما ذكرناه في البند رقم 7 من مذكرة ملاحظاتنا حول التقرير ، مبيعات الجملة - إيرادات تسجيل اليانصيب وغيرها مما $336.650 \div 796 = 1679$ ريال يوميا ، وبالنظر الى جدول الأيام الذي وضع أيام الفترة كاملة وعددها 5017 يوم ، اعلق فيها المحل فعليا عدد 267 يوم فان عدد الأيام التي فيها المحل مفتوح 4750 يوم ، الخ (ومنع واعتراض المدعى عليه من استلامي للمستندات المحجوزة لدى المؤجر مستند 5 / أ + 5 / و ، تسبب في عدم حصولي على ادلة تثبت إيرادات اليانصيب الغير مقيدة في دفاتر اليومية ومبيعات الجملة الغير مقيدة وغيرها وهذا الاعتراض يعد دليلا قاطعا على عليها وعلى غيرها من التلاعب والحسابات المخفية) وكل هذه المبالغ هي فوارق استولى عليها المدعى عليه بطرق وأساليب مختلفة وقد ذكر المحاسب في مسودة تقريره والمرفقة مع مذكرة ملاحظاتنا حول تقرير المحاسب كمستند رقم 4 ما يفيد نهج وسياسة المدعى عليه قائلا " كون عدم ضبط حساب الصندوق مع عدم توريد كامل صافي الدخل سياسة استمر عليها المدعى عليه منذ العام 2009م حسب ما اظهرته البيانات أعلاه " وهنا نضع بين يدي عدالتكم العديد والعديد من الاثباتات التي لها العديد من أوجه الاستدلالات أبرزها أساليب المدعى عليه في التلاعب وعدم توريد كامل صافي الدخل (اثباتات تعدد أساليب الاستيلاء على الفوارق) والتي تثبت سياسة عدم توريد كامل صافي الدخل وتثبت تعدد طرق الاستيلاء على أموال المدعي (الفوارق) ليس من العام 2009م فحسب بل من الأشهر الأولى التي استلم فيها المدعى عليه محل المدعي 1- المستندات 1 / أ + 1 / ب + 1 / ج (جميعها منقولة أساسا من الكشوفات المرفقة معها وجميعها من اعداد المدعى عليه ذاته) كشوفات لإيرادات ومشتريات محل المدعي للأشهر الأولى التي استلم فيها المدعى عليه محل المدعي (نستدل بها الى ان تسجيل المبيعات في دفاتر اليومية متلاعب بها وغير مكتملة وبذلك فان الكشوفات مغايرة للواقع، ونستدل بها الى الفوارق التي استولى عليها المدعى عليه خلال الفترات المبينة في كل كشف) كل كشف مكون من صفحة واحدة ملونة وهذه الصفحة من اعداد المدعي منقولة بياناتها من الكشوفات المرفقة مع كل صفحة ملونة والتي هي من اعداد المدعى عليه . وبالنظر الى كشف شهر 11/2007م مستند 1/ أ تجدون عدالتكم ان الإيراد لهذا الشهر بلغ 568.600 خمسمائة وثمانية وستون الف وستمائة ريال ، بحسب تسجيل المدعى عليه ، وهو ايراد مبيعات القطع ومبيعات الأسطوانات الاصلية واسطوانات العاب السوني وايراد خدمات الصيانة وايراد النسخ أيضا أي ان الإيراد المقيد من قبل المدعى عليه هو ايراد جميع الخدمات التي يقدمها محل المدعي ، وبالنظر الى مشتريات السيديات بنفس الكشف تجدون عدالتكم ان اجماليها 112.850 ريال وبالعودة الى أسعار الشراء والبيع للسيديات خلال تلك الفترة حيث كان في ذلك التاريخ سعر شراء اللعبة السيديات ما بين 1300 الى 1400 ريال تحتوي كل عليه على 50 سيدي ، أي ان سعر شراء السيدي الواحد ما بين 26 الى 28 ريال وعليه يكون متوسط شراء السيدي الواحد 27 ريال ، والمعلوم لدي ولدى المدعى عليه أيضا ان مشتريات المحل من مكتبة المستقبل هي سيديات أيضا بنسبة 99% ونادرا ما كانت

المشتريات منهم قرطاسية او أدوات مكتبية للمحل . وعليه وبناء على مشتريات السيديات التي قيدها المدعى عليه بنفسه فسيكون إيرادات المحل في شهر 11/2007م من النسخ فقط ونؤكد من النسخ فقط مبلغ وقدره 1.113 مليون ومائة وثلاثة عشر الف وسبعمائة واربعه ريال ، 704 ثمانمائة وثلاثة وخمسون الف وسبعمائة واربعه ريال ، 297 وبين اجمالي ما قيده المدعى عليه من إيرادات للأشهر ذاتهما 1.690.000 تجدون عدالتكم ان الفارق هو مبلغ وقدره 1.126.297 مليون ومائة وستة وعشرون الف ومائتان وسبعة وتسعون ريال ، ومبلغ الفوارق هذا من إيرادات النسخ فقط فما بال عدالتكم بباقي الإيرادات والمبيعات (القطع - والبرامج الاصلية - والعباب السوني - والصيانة - وايجار الأفلام وغيرها) وعلى هذا الحال وبهذا الأسلوب استمر المدعى عليه بنهب إيرادات محل المدعي اشهر عدة ليغير أسلوب النهب مرارا وتكرارا بطرق مختلفة . 2- ففي عام 2009م وخاصة الأشهر التي وجدنا دفاترها والتي تبين لنا من خلال صفحاتها ان التسجيل في دفاتر اليومية يكون دقيقا في الأيام التي لا يداوم فيها المدعى عليه فيقوم الموظف المداوم بتسجيل ما قام ببيعه وفي نهاية اليوم يقوم بتسجيل المبلغ الموجود فعليا بدرج المحل والذي يكون بالغالب زائد على ما تم تسجيله من مبيعات ليسجل الموظف المداوم مبلغ الإيرادات الأخرى (ورغم هذا كان يقوم المدعى عليه بالنهب وتسجيل الايراد في كشف حركة الصندوق ناقصا)، اما في حال كان المداوم المدعى عليه او من قام بجمع الايراد في نهاية اليوم هو المدعى عليه فان التسجيل او عملية الجمع في دفاتر اليومية يكون متلاعب به ، وما قادنا الى اكتشاف التلاعب هو وجود الفوارق بين ما هو مسجل في دفاتر اليومية وبين ما هو مسجل في كشوفات الحركة النقدية ، فما وجدناه ناقصا فقد اتضحت الفوارق اما ما وجدناه زائدا كنا نظن في بداية الامر انه خطأ ولكن عندما تكررت الزيادة لمرات عديدة ومتعددة حينها كان الحديث مع نفسي انه ليس من المعقول ان يعطي او يوفي المدعى عليه من جيبه ، وبالعودة الى كشف الفوارق المرفق مع ملف القضية ستجدون عدالتكم ان فوارق هذا اليوم لم تدرج بالكشف ولم تحسب ومثلها أيام عديدة ومتعددة كون عملية إعادة الجمع ومراجعته سيكون مرهق لنا ولاي محاسب سيقوم بمراجعة الجمع كاملا ولجميع الأيام والسنوات ، ونستدل بهذا بان الفوارق للثمانية الأشهر من عام 2009م ليست مكتملة ويوجد فوارق أخرى غيرها ، وقد اقر المدعى عليه بالفوارق المكتشفة والتي نؤكد لعدالتكم انها غير مكتملة وفقا لما بيناه ، بل ان قيام المدعى عليه تسليمي مبلغ ثلاثمائة وخمسون الف ريال في شهر 12 من العام 2009م (في زواجه اخي نبيل) دون وجود قيد لهذا المبلغ في سجلات المحل لهو مؤشر وقرينة لاستمرار المدعى عليه في الاستيلاء على إيرادات المحل (الفوارق) وقد ظهرت في 2011م ما يؤكد ويثبت وجود الفوارق وهي فواتير شراء الذهب التي ظهرت مؤخرا وستجدون عدالتكم ان المدعى عليه قام بشهري 9 + 10 من العام 2011م بشراء ذهب بمبلغ وقدره اربعمائة الف وخمسمائة ريال (فاتورة ركن الاميرات وفاتورة رقم 88 من محلات مجوهرات الحاشدي مرفقتان في ملف القضية) وهذه الفواتير مكتوب خلفها وبخط المدعى عليه ما يفيد انها من أموال المدعي ، وما يدل انها من الفوارق ان مبالغ هذه الفواتير غير مقيدة في كشوفات المحل . 4- ومن عام 2012م (وربما من قبله) غير المدعى عليه أسلوبه (تحديث مستمر للنهب) ونضع بين يدي عدالتكم كشوفات حساب تثبت قيام المدعى عليه بالاستيلاء على أموال المدعي (الفوارق) بطريقة مختلفة عن سابقتها وتثبت الاستثمار لحساب نفسه داخل محل المدعي وتثبت ان تسجيل المبيعات في دفاتر اليومية متلاعب بها وغير مكتملة بالنظر والاطلاع الى المستندان رقم 2/أ + 2/ب ستجدون عدالتكم كسفي حساب صادران من مؤسسة الروابي للتجارة (احد الموردين لمحل المدعي) وتجدون عدالتكم ان كلا الكشوفان هما لنفس الفترة من 1/1/2012م الى 31/12/2012م وتجدون عدالتكم ان رقم الحساب هو ذاته 11210100005 في كلا الكشوفين ، في المستند رقم 2- أ رقم العميل 50013 واسمه معمر الحالي - إب بدء الكشف من تاريخ 14/8/2012م (أي ان الحركة الموجودة فيه هي لمدة اربعة اشهر) (وخلفه مكتوب وبخط المدعى عليه " حساب معمر 2012) ، ان صدور كسفي حساب من مورد او تاجر واحد لنفس الفترة احدهما باسم المدعى عليه والأخر باسم محل المدعي يتبعه اسم المدعى عليه دليل دامغ نستدل به على ان المدعى عليه استمر بالاستيلاء على إيرادات محل المدعي (الفوارق) بطريقة مختلفة عن سابقتها ، ونستدل به انه اشتغل لحساب نفسه من داخل محل المدعي ليس مؤخرا بل من سنوات سابقة لتصل الفترة الى ما يقارب عشر سنوات من اصل 13 سنة ، وبما ان المشتريات وسدادها في الكشوفين مختلفة ومستقلة عن بعضهما فبكل تأكيد ستكون المبيعات مستقلة وعليه فإننا نستدل بذلك الى ان تسجيل المبيعات في دفاتر اليومية غير مكتملة ومتلاعب بها ، والمستند رقم 2- ج كشف حساب من نفس التاجر للفترة من 1/1/2013م الى 17/2/2013م برقم حساب واسم المدعى عليه (وخلفه مكتوب وبخط المدعى عليه " حساب معمر 2013") وتلاحظون عدالتكم من خلال هذا الكشف ومبالغه مقدار النشاط الذي مارسه المدعى عليه لحساب نفسه داخل محل المدعي خلال شهر ونصف فقط والفوارق التي استولى عليها

المدعى عليه . 5- فواتير مشتريات لأجهزة وغيرها ، لا يقابل هذه المشتريات مبيعات في دفاتر اليومية وهذه الفواتير تثبت استمرار المدعى عليه الاستيلاء على أموال المدعي (الفوارق) بطريقة مختلفة عن سابقاتها وتثبت الاستثمار لحساب نفسه داخل محل المدعى وتثبت ان تسجيل المبيعات في دفاتر اليومية متلاعب بها وغير مكتملة مستند 3/أ فاتورة بتاريخ 8/1/2014م بمبلغ 439 اربعمائة وتسعة وثلاثون دولار كما هو واضح من الفاتورة وبخط المدعى عليه تم بيع الكمبيوتر وملحقاته للزبون حفظ الله البرمكي بمبلغ 91650 ريال وعند مراجعتنا لكشوفات المحل لم نجد أي مبلغ بهذه القيمة لا بكشف الصندوق ولا بدفاتر اليومية وهذا ما يثبت التلاعب بدفاتر اليومية أيضا ، المستندات 3/ب + 3/ج + 3/د جميعها فواتير مشتريات لم نجد أي قيد لها في كشوفات المحل ولم نجد في دفاتر اليومية أي مبيعات تقابلها وهذا يثبت تلاعب المدعى عليه بدفاتر اليومية، كما يثبت استمرار المدعى عليه الاستيلاء على أموال المدعي (الفوارق) وما خفي اعظم . وهي مشتريات غير مقيدة في كشوفات المحل ولا يقابل هذه المشتريات مبيعات في دفاتر اليومية وهذه الحوالات تثبت استمرار المدعى عليه الاستيلاء على أموال المدعي (الفوارق) بطريقة مختلفة عن سابقاتها وتثبت الاستثمار لحساب نفسه داخل محل المدعي وتثبت ان تسجيل المبيعات في دفاتر اليومية متلاعب بها وغير مكتملة المستندات 4/أ + 4/ب + 4/ج سندات حوالات المرسل المدعى عليه معمر علي الحالمي والمستلم سلطان يحي امين البارق (صاحب محل حلول احد الموردين لمحل المدعي) وتجدون عدالتكم وبخط المدعى عليه مكتوب في المستند 4/ب معمر (وهي إشارة الى التجارة التي يمارسها لحساب نفسه) وبالسطر الذي يليه مكتوب باقي حساب كمبيوتر أي ان المبلغ المحول هو باقي حساب كمبيوتر تم شراؤه ، والمستند 4/ج المستلم احمد القفري عامل سابق في محل حلول ، كما يثبت استمرار المدعى عليه الاستيلاء على أموال المدعي (الفوارق)